

إشارة رقم : م 13 / 327 / 2011

تاريخ : 25 / 4 / 2011

ASSEMBLY DECISION - NAAI - 15/5/11

السادة / بورصة عمان المحترمين

١٠

تحية و بعد ،،،

نرفق لكم طيه صورة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي والذي عقد بتاريخ 2011/4/23 ، علماً بأننا قد قمنا بدفع الرسوم المترتبة على ذلك .

مؤكدين لكم تعاوننا معكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المدير العام
رشيد الهباب

بورصة عمان
الادارة الإدارية والمالية
التأمين
٢٨ - ٢٠١١
٩٢٢٢
٩١٠٩
١٦١ (لوحه ١١) محمد

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي

لمساهمي شركة التأمين الوطنية م.ع.م

المنعقد يوم السبت الموافق 2011/4/23

استنادا الى أحكام المواد (14، 16) من نظام الشركة الاساسي والمواد (169، 171) من قانون الشركات وجه مجلس ادارة شركة التأمين الوطنية دعوة الى اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي الشركة في مكاتب شركة المحفظة الوطنية للاوراق المالية في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 2011/4/23 وذلك للنظر في جدول الاعمال المعروض والسابق ارساله للسادة المساهمين .

وفي الزمان والمكان المحددين في الدعوة ، اجتمعت الهيئة العامة لمساهمي الشركة بحضور السيد ضرار الحراسيس مندوبا عن عطوفة مراقب الشركات بموجب كتابه رقم م ش 2519/1/199/1 تاريخ 2011/4/21 .

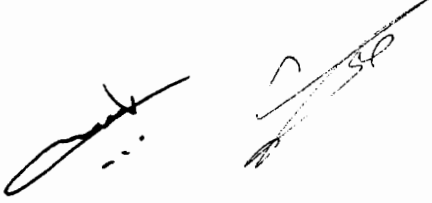
كما حضر الاجتماع السيد رأفت حماد والسيدة رفاه صبيح مندوبا عن عطوفة مدير عام هيئة التأمين بموجب كتابه رقم 2 / الوطنية / 2053 تاريخ 2011/4/17 .

كما حضر الاجتماع السيد بشر بكر عن السادة / أرنت أند يونغ مدققي حسابات الشركة .

وبعد أن رحب رئيس الجلسة -رئيس مجلس الادارة بالجميع طلب من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات اعلان قانونية الجلسة .

أوضح السيد مندوب مراقب الشركات بانه :

- 1- قد تمت الدعوة للحضور طبقا لكشف المساهمين كما هو بتاريخ 2011/4/11 .
- 2- قد تم نشر الدعوة بجريدتي الرأي والغد يوم 2011/4/11 .
- 3- قد اذيع عن الدعوة في اذاعة المملكة الاردنية الهاشمية يوم 2011/4/20 .
- 4- النصاب متوفر بحضور ثمانية من أعضاء مجلس الادارة .



5- قد حضر (14) مساهما من أصل 347 مساهما يحملون أسهما أصالة (5,863,911) وأسهما بالوكالة (258,873) وبما مجموعه (6,122,784) سهما ونسبة مئوية مقدارها 76.5% من رأسمال الشركة البالغ (8,000,000) دينار /سهم .

واستنادا لذلك أعلن مندوب عطوفة مراقب الشركات قانونية الجلسة وأوضح بأن القرارات التي تأخذها الهيئة العامة قانونية وملزمة وطلب من رئيس الجلسة البدء بالاجتماع .

عين رئيس الجلسة السيد خير الدين اسماعيل كاتبا للجلسة والسيد عبد اللطيف أبو قورة ومحمد الذهبي مراقبين لفرز الاصوات .

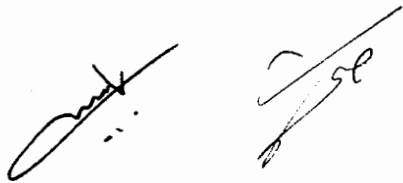
أولا : طلب رئيس الجلسة تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الذي عقد بتاريخ 2010/4/12 حيث قام كاتب الجلسة بتلاوته.

استفسر الدكتور رياض البطيخي بأنه كان قد تم التحفظ على التدقيق المالي للمدقق السابق ابراهيم العباسي من قبله ومن قبل المساهم عبد اللطيف أبو قورة الا ان ذلك لم يذكر في محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الذي عقد في 2010/4/12 ، حيث اجاب رئيس الجلسة بأن المحضر قد تم اعداده والمصادقة عليه من قبل الرئيس السابق وكاتب الجلسة ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات وان هذه الجلسة هي للتلاوة فقط وبين بان هنالك فترة قانونية لمراجعة المحضر من قبل أي مساهم ، وهنا أكد مندوب عطوفة مراقب الشركات بأنه يتم ايداع المحضر في ملف الشركة لدى دائرة مراقبة الشركات ويستطيع أي مساهم ان يتقدم باعتراضه لدى مراقب الشركات فيما اذا كان هنالك نصوص مخالفة لما جرى في اجتماع الهيئة العامة .

ثانيا : أوضح رئيس الجلسة بأنه قد تم ارسال تقرير مجلس الادارة متضمنا البيانات المالية الختامية والخطبة المستقبلية للعام 2011 للسادة المساهمين وانه على استعداد للاجابة عن استفساراتهم ، وهنا تقدم احد المساهمين بطلب دمج البندين (4،2) من جدول الاعمال ووافقت الهيئة العامة على ذلك .

ثالثا : قام السيد بشر بكر عن أرنست آند يونغ بتلاوة تقرير مدقي الحسابات عن السنة المالية 2010.

استفسر المساهم الدكتور رياض البطيخي بأن هنالك معايير دولية جديدة لم يتم تطبيقها في الشركة كما وان تقرير مدقق الحسابات لا يتضمن ابداء الرأي حول الخسارة في الشركة وان التقرير هو عبارة عن كلاشيه تسمع نفسها في كل اجتماع ، وقد اجاب مندوب مدقق الحسابات بان تقرير المدقق مبني على اساس المعايير الدولية المحاسبية والتدقيق وهذا الشكل للتقرير هو نموذج عالمي لا يختلف من شركة لاخرى أو من دولة لاخرى ما دام التقرير يصدر دون اية تحفظات .



٦/٢



كما أوضح مندوب مدقق الحسابات بأنه غير مطلوب من المدقق ذكر انجازات الشركة وان دوره بتقديم تقرير للجنة التدقيق عن مدى الالتزام بمعايير الضبط والرقابة وملاحظاته على ذلك، ويقوم المدقق بتدقيق البيانات المالية حسب متطلبات قانون الشركات وجمعية مدققي الحسابات وتنحصر مسؤوليته في التأكد من ان البيانات المالية تظهر وضع الشركة بصورة عادلة .

رابعاً : عرض رئيس الجلسة مناقشة البندين (2، 4) والمصادقة عليهما وطلب من السادة الحضور التقدم باستفساراتهم وهو على استعداد للإجابة عليها.

استفسر الدكتور رياض البطيخي عن الية شطب ديون بمبلغ 640 ألف دينار واستفسر لماذا لم يتم مدقق الحسابات بابرارها لوحدها ولماذا لم يتم الشطب على عدة سنوات، وما هي نوعية هذه الحسابات ولاي سنوات وضرورة بيان فيما اذا كان هنالك قضايا تحصيل ذمم قد خسرها محامي الشركة ، وقد اجاب مندوب مدقق الحسابات بان هذا المبلغ موجود تفاصيله في الايضاح رقم (10) ومبين من خلاله بان الرصيد في بداية السنة بلغ (892) ألف دينار وتم اخذ مخصص اضافي بمبلغ (435) ألف دينار وقد تم اعدام ديون بمبلغ (640) ألف دينار كان بالاصل مأخوذ لها مخصصات كما هو موضح في البيانات المالية ، وبان اعدام الديون لا يفقد الشركة حقها في المطالبة بها .

وبين رئيس الجلسة بان بعض هذه الذمم مضى على بعضها اكثر من 17 سنة وبعض اصحاب هذه الذمم توفاه الله منذ فترة طويلة دون اخذ اية مخصصات لها والبعض الاخر عند مراجعته تفاجئنا بأنه يحمل وثيقة تأمين تامين من شركة اخرى حيث كانت الدوائر الفنية تصدر البوالص دون الرجوع للعميل ، كما بين بان هنالك الكثير من الذمم العائلية تم تحويلها لمحامي الشركة لغايات التحصيل واتخاذ الاجراءات اللازمة وهذا بالتالي استدعانا لاعداد بعض الذمم دفترية لاعطاء البيانات المالية حقها للوصول الى ارقام اقرب الى الواقع .

كذلك بين رئيس الجلسة بأنه قد بقي بعد شطب بعض الذمم 726 ذمة وقمنا بدراسة وافية للذمم واخذ مخصصات اضافية لهذه الغاية ، وقد اثنى الدكتور رياض البطيخي على ايجابية هذا التوجه .

استفسر الدكتور رياض البطيخي انه وبمراجعة قائمة الدخل يتبين بان حجم اعمال أفضل من العام السابق ولكن هنالك خسارة وكذلك يلاحظ بان صافي المخصصات غير المكتسبة قد غيرت من 260 ألف دينار



٦/٣



لتصبح 804 ألف دينار وإيرادات العمولات انخفضت من 844 ألف دينار لتصبح 421 ألف دينار وكذلك صافي التغير في مخصصات الادعاءات حيث تغير من 378 ألف دينار ليصبح 602 ألف دينار وطلب التوضيح .

اجاب رئيس الجلسة بان نوعية التامينات اختلفت بالشركة كون بعض التامينات القديمة قد خسرتها الشركة وخاصة بعض العطاءات والتي كانت الشركة فيما مضى تعتمد عليها اعتمادا كبيرا ويعود سبب خسارة هذه التامينات الى المنافسة الحادة في السوق وسياسة تفسير الاسعار التي تنتهجها بعض شركات التأمين وحاولت الشركة بالتالي تعويض هذه الاقساط بانواع اخرى من التأمين حتى تمكنت الشركة من تحقيق مثل هذا الحجم من الاقساط .

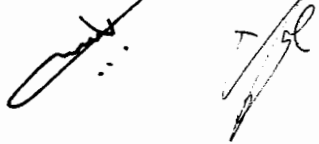
كما بين مدير عام الشركة بانه من الاسباب الرئيسية لانخفاض حصة معيدي التأمين وانخفاض العمولات المقبوضة هو ان اتفاقيات اعادة التأمين في السيارات قد تغيرت حيث كانت في السابق على الاتفاقيات النسبية والتي ترفع حصة المعيد في حين وخلال عام 2010 اصبحت الاتفاقية على اساس فائض الخسارة وهذا بالتالي ادى الى انخفاض حصة المعيد وكذلك انخفاض قيمة العمولات المقبوضة .

كما أوضح المدير العام بان الشركة قد خسرت بعض العطاءات وتم تعويضها باقساط سيارات وخصوصا ضد الغير وهذا كان في النصف الاول من عام 2010 في حين تغيرت السياسة في النصف الثاني بعد ان تم دراسة المحفظة التأمينية و تم اصدار قرارات جديدة للتركيز على زيادة اقساط فروع التأمين الاخرى غير السيارات وهذا بالتالي سيكون في مصلحة الشركة ونأمل من خلال هذه السياسة تحقيق عائد جيد خلال عام 2011 .

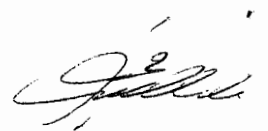
وقد اوضح المساهم عبد اللطيف ابو قورة بان التغير في الاقساط غير المكتسبة هو ربح وليس خسارة وهذه الاحتياطات هي جزء من الاقساط تحتجز في بداية السنة وتطلق في نهاية السنة وهي لمصلحة الشركة في اخذ مخصصات اكبر .

أكد رئيس الجلسة بانه تبذل جهود كبيرة من قبل مجلس ادارة الشركة ومن قبل ادارة الشركة لتحقيق حجم اقساط جيد وتحقيق عوائد جيدة للعودة بالشركة الى بداياتها والتي كانت فيها شركتكم من رواد شركات قطاع التأمين في الاردن .

استفسر الدكتور رياض البطيخي عن اسباب عدم حصول الشركة على شهادة الايزو حيث انها تعود بالفائدة على الشركة خاصة عند معيدي التأمين ، فاجاب رئيس الجلسة بان الشركة ما زالت حاليا في طور اعادة



٦/٤



ترتيب البيت الداخلي من اعادة هيكلة داخلية حيث تم تعيين ادارة جديدة وكادر فني واداري ذو كفاءة وخبرة طويلة في اسواق التأمين وتشهد الشركة تغير نوعي وفعلي مقارنة بالسنوات الماضية وبعد ان يتم الانتهاء من ذلك بصورة نهائية فسوف نعمل على السير في اجراءات الحصول على شهادة الايزو .

استفسر الدكتور رياض البطيخي عن وجود تضارب في المصالح فيما يتعلق بان محامي الشركة هو نفسه المحامي الشخصي للادارة السابقة ، وهنا بين رئيس المجلس بانه قد تم الغاء الاتفاقية السابقة مع محامي الشركة والمتعلقة بالمرافعة عن الشركة في كافة القضايا باستثناء قضايا تحصيل الديون والتي تم اتخاذ اجراء قانوني بشأنها فقد بقيت مع المحامي القديم وتم تعيين محامي جديد وتم استلامه لكافة القضايا من المحامي القديم .

وبعد المناقشة طلب رئيس الجلسة المصادقة على ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر لعام 2010 ، وقد صادقت الهيئة العامة العادية عليها بالاجماع.

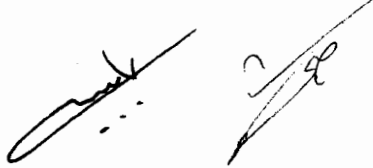
خامسا : تبرئة ذمة أعضاء مجلس الادارة من أية مسؤولية عن ميزانية عام 2010 وحسب ما اطلعت عليه الهيئة العامة وفي حدود القانون وقد تمت تبرئة ذمة اعضاء مجلس الادارة بالاجماع.

سادسا : تفويض مجلس الادارة باستثمار اموال الشركة في املاك وأسهم أو ما يراه مناسباً وبما يتفق وغايات الشركة واحكام القانون .

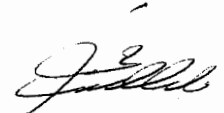
تمت الموافقة على تفويض مجلس الادارة باستثمار اموال الشركة بما يراه مناسباً ويتفق وغايات الشركة واحكام القانون .

سابعا : انتخاب مدقق حسابات للشركة للعام 2011 وتحديد أتعابه .

اقترح السيد بسام الصباغ ترشيح السادة /أرنست أند يونغ مدققي حسابات الشركة للعام 2011 وقد اثنى على ذلك عدد من المساهمين ولما لم يتقدم أي من المساهمين بترشيح مدقق آخر فقد اعلن فوز السادة /أرنست أند يونغ مدققي حسابات للشركة بالتزكية وقد فوضت الهيئة العامة لمجلس الادارة بتحديد أتعابهم .



٦/٥



طلب مساهمون يحملون ما يزيد عن 10% من رأسمال الشركة واستنادا لاحكام المادة (171) فقرة (9/أ) من قانون الشركات طلب اضافة بند يتعلق باعادة تثبيت عضوية المحفظة الوطنية للاوراق المالية (المقعد الثاني) ويعود السبب في ذلك في انه قد سقط سهوا تسمية ممثل الشركة بعد اعفاء ممثل الشركة السابق وضمن الفترة القانونية خلال شهر من تاريخ شغور الممثل وبالتالي فقدت عضويتها ونطلب من الهيئة

العامة الموافقة على تثبيت قرار مجلس الادارة بتعيين شركة المحفظة الوطنية للاوراق المالية (المقعد الثاني) في عضوية مجلس الادارة وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالاجماع .

ثم شكر رئيس الجلسة باسمه وباسم مجلس الادارة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومندوب عطوفة مدير عام هيئة التأمين ومدقي الحسابات ومساهمي الشركة ، كما تقدم بالشكر الجزيل لكافة عملاء الشركة ولكافة العاملين بالشركة على كل الجهود المبذولة للوصول بالشركة الى مصاف الشركات الاولى في القطاع وتمنى ان يكون العام 2011 عام تحقيق النتائج المرجوة من الشركة.

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

ضرار الحراسيس



كاتب الجلسة

خير الدين محمد اسماعيل



رئيس الجلسة

محمد بهجت البليسي

